

بعض الأمور اللهجية فهي « نتيجة طبيعية للاتصال بين علوم اللغة وعلوم الفقه والدين ». والشمسي يهتم بالمعنى اللغوي أولاً ثم ينتقل بعد ذلك إلى المعنى الفقهي ، فيعقد الصلة بين المعنى المعجمي والمعنى الفقهي ، ونستطيع أن نقع على ذلك في مقدمة شرحه للكتاب الذي يعرضه من كتابه المخطوط هذا ، يذكر في كتاب الوقف<sup>(١)</sup> : « هو في اللغة مصدر وقفه إذا حبسه ، ويقال للموقوف تسمية للمفعول بالمصدر ويجمع على أوقاف ، ولا يقال أوقفه إلا في لغة رديئة حكاهم الأزهري ، وفي الشرع عند أبي حنيفة رحمه الله : هو حبس العين على ملك الواقف والتصديق بالمنفعة كالعارية ». ومن ذلك أيضاً ما يقوله في الوكالة<sup>(٢)</sup> : « يفتح الواو وكسرها في اللغة الحفظ ، ومنه الوكيل في أسماء الله تعالى ولهذا قالوا إنه إذا قال : وكلتك بما لي إنه يملك به الحفظ فقط . وقيل التركيب دال على معنى التفويض والاعتماد ومنه التوكيل ، يقال : على الله توكلنا أي : فوضنا أمورنا ، وفي الشرع : تفويض التصرف من إنسان إلى غيره ، وإقامته فيه مقام نفسه » .

(١) كمال الدراية شرح النقاية الجزء الثاني ص ١٨٣ .

(٢) كمال الدراية شرح النقاية ص ١٤٨ .